واوصى المؤتمر بان تقوم وفود الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية، في بداية كل دورة، بتقديم تقرير حول ما قامت به لتنفيذ توصيات المؤتمر.

وكان للمؤتمر وقفة طويلة حول البند الثالث المتعلق بشؤون الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وقد ناقش المؤتمر، اولاً، ابعاد الاستعمار الاستيطاني في الاراضي المحتلة. واطلع على المذكرة المقدمة اليه من الامانة العامة للجامعة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول تطورات الاستعمار الاستيطاني في الاراضي المحتلة. كما اطلع على التقرير المرفق بها والمقدم من المملكة الاردنية الهاشمية. ويتضمن التقرير والمذكرة معلومات عن الاراضي المصادرة والمستوطنات الجديدة. واحاط علماً بما قدمه الوفد الاردني من معلومات حول مخطط الطرق رقم ٥٠ الذي اعلنت سلطات الاحتلال عن عزمها على تنفيذه في الضفة الغربية والآثار الخطيرة المترتبة عليه.

ونظراً لما يترتب على هذا الموضوع من نتائج، فقد اوصى المؤتمر بـ:

أ ـ ان تقوم الجهات المختصة في المملكة الاردنية الهاشمية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بمتابعة الموضوع وتزويد الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) بتطوراته وابعاده المختلفة.

ب ـ تعميم التقرير الذي اعدته المملكة الاردنية الهاشمية، بعد اضافة معلومات احدث عن الاستعمار الاستيطاني.

واصدر المؤتمر بياناً حول انشاء المستعمرات الاستيطانية في الاراضي المحتلة.

كما اطلع المؤتمر على تقرير الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين)، حول السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة واوصى بما يلي:

أ ـ دعوة اجهزة الاعلام العربية، وبعثات جامعة الدول العربية في الخارج، لتكثيف جهودها وابراز ما يجري داخل الارض المحتلة من ممارسات عنصرية.

ب ـ دعوة اذاعات الدول العربية، المرئية والمسموعة، للتركيز على ما يجري من مؤامرات تستهدف الحرم الشريف والاماكن المقدسة الاخرى.

جـ ـ الاتصال بالمنظمات الدولية والاقليمية لمضاعفة الاهتمام بما يجري في الاماكن المقدسة والعمل على حماية التراث الاسلامي.

كما اطلع المؤتمر على جملة تقارير متعلقة بالمخطط الاسرائيلي لنقل مخيمات اللاجئين في الاراضي المحتلة، واوصى بأن تقوم الجهات المختصة في المملكة الاردنية الهاشمية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بمتابعة هذا الموضوع، وتزويد الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) بما يستجد حوله.

وفي السياق ذاته، اطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة اليه من وفد المملكة الاردنية الهاشمية.

حول مختلف الاوضاع في قطاع غزة

ووقف المؤتمر على حالة الاوضاع الاقتصادية المتردية في القطاع نتيجة سياسة الاحتلال العسكري، وخصوصاً في مجالات الزراعة، واستغلال المياه، وارتفاع الضرائب وتعدد انواعها، والرسوم الجمركية العالية والغرامات المالية الباهظة التي تفرض على المتخلفين عن الدفع. وكذلك حول الاوضاع التعليمية وما تعانيه المدارس والتجهيزات والمباني المدرسية من ظروف قاسية ووضعية متدنية، ومن انخفاض نسبة التعليم الى ٧٠.٥ بالمئة بعد ان كانت ٩٦ بالمئة، وفقا لاحصائيات اليونسكو.

كذلك اطلع المؤتمر على الاوضاع الصحية المتدهورة، والخدمات الصحية التي لا تفي باحتياجات المواطنين، ونقص الاموال، وانخفاض عدد الاسرة في المستشفيات وندرة الادوية

كما اطلع على ما تضمنه التقرير حول ربط مخيمات اللاجئين في القطاع بالبلديات، وما يعنيه هذا الامر من توطين هؤلاء اللاجئين، وهي الخطة التي تعمل سلطات الاحتلال الصهيوني على تنفيذها بشتى الوسائل. وقد اوصى بالتالي:

١ ـ ان تقوم كل من المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية والامانة العامة بجمع معلومات